٥

الاقتصاد واستراتيجية القوة

يتزايد اعتماد قوة الدول اليوم على صحة اقتصادها، وتنافسية منشآتها، وموقعها فى التجارة الدولية، وتمارس القوة الآن على الساحة الدولية بشكل هادئ دون اللجوء إلى القسر والإكراه وهو ما أصطلح على تسميته «بالقوة اللينة Soft Power»، حيث ترسم الدول سياسات لمساندة شركاتها فى غزو الأسواق الخارجية، وللسيطرة على قطاعات معينة من الأنشطة الاستراتيجية، وللتمكن من تكنولوجيات رئيسية، ويشيد النظام العالمى الجديد مرتكزا على السلاح الاقتصادى كبديل عن السلاح العسكرى، تهدف فيه كل دولة إلى الوصول أو الحفاظ على موقع متميز فى الاقتصاد الدولى، فالأموال المستثمرة من الدولة هى بمثابة قوة النيران، والدعم الموجه لتطوير المنتجات هو المقابل لتطوير الأسلحة، واختراق الأسواق هو البديل عن القواعد العسكرية فى الخارج! ويتطلب هذا الشكل المعمارى للنظام العالمى محورية دور الدولة فى الاستراتيجية الاقتصادية وفى التطلع لبلوغ القوة الاقتصادية كهدف إستراتيجى رئيسى.

غير أن «الدولة القومية» المنوط بها القيام بهذا الدور هى أكثر الكيانات الاجتماعية فى القرن الواحد والعشرين تعرضا للتقلبات

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما دعا مفكرين مثل Kenichi Ohmae إلى التنبؤ بنهاية الدولة، ودون التسليم بهذا الإدعاء فمما لا شك فيه أن هناك عدة عوامل ساهمت فى الحقبة الماضية فى إضعاف كيان الدولة القومية منها:

١ - عجز نخبة السياسة والإدارة على مواجهة التحديات الجديدة التى فرضها التغير.

٢ - عولمة الاتصالات.

٣ - تزايد العنف وبالذات داخل المدن.

٤ - انكماش هامش حركة الدولة لصالح اللاعبين الاقتصاديين وخاصة «الشركات الدولية».

٥ - فقدان الحكومات السيطرة على أسواقها المالية نتيجة تحرير الأسواق المالية العالمية، وبناء على ذلك أعتقد كثير من الساسة وأهل الاقتصاد والاجتماع أن دور الدولة الجديد سينحصر فى مجرد تمهيد الأرض للاعبين من المستثمرين والشركات المتنافسة!

ولقد واجهت القيادات السياسية لأوروبا الغربية التحدى منذ فترة وعملت على إنقاذ دولها من خلال كيان أكبر متمثل فى السوق المشتركة ثم الاتحاد الأوروبى، والتى رأت فيهما الركيزة لعلاقات جديدة مع المحيط الدولى تتميز بالانفتاح على العالم دون أن يكون لهذا الكيان صفة التكتل المنغلق على نفسه، وهذا ما تدعو إليه مصر أيضا

مركزة على أهمية وضرورة إحياء الكيان الاقتصادى العربى وإرساء دعائم المنطقة الجيواقتصادية العربية بتوجه عالمى وخاصة فى ظل ظروف مستجدة بعد الحرب الباردة. تتعاون وتتكاتف فيها دول الحضارة الواحدة، ولا يقتصر إحياء قوة الدولة على عنصر الاندماج الإقليمى والحضارى فقط بل يمتد إلى دورها فى تخطيط متوسط وطويل الأجل يحقق توازنا اجتماعيا نتيجة تكامل وترابط الأدوار فى مثلث «الدولة والمجتمع ومنشآت الأعمال» ويرسى دعائم النهضة متمثلة فى شعب متعلم ونشط، وادارة حكومية جيدة، وبنيه أساسية متطورة. وموارد متجددة باستمرار، فكل هذه العناصر تشكل منظومة متكاملة تقوم عليها القوة الاقتصادية، ويتحقق بها الأمن القومى والاستقلال الاستراتيجى للوطن. وتضفى شرعية جديدة على دور الدولة بإعادة صياغة عقدها الاجتماعى مع مواطنيها، وستتعاظم قوة الدول التى تسير بسرعة وذكاء فى هذا الاتجاه وذلك من خلال ثلاث ركائز أساسية:

أولا: الإطار المؤسسى:

لا يمكن لاية دولة أن تتحمل رفاهية عدم مساندة مصدريها، ووقوف الدول بجانب شركاتها بهدف غزو الأسواق ليس بالشىء الجديد، ولكن المستحدث هو فى الشكل المؤسسى لتلك المساندة، والولايات المتحدة - على سبيل المثال - تهدف إلى توفير عشرين ألف فرصة عمل من كل زيادة مليار دولار فى الصادرات. وتدور الاستراتيجية الأمريكية للتصدير حول ثلاثة مبادئ:

١ - تهيئة المناخ من خلال تحرير كامل للمبادلات التجارية العالمية وتحديد قواعد للعب تتمشى مع المصالح الأمريكية.

٢ - إقامة نظام محكم وقدير للاستخبار الاقتصادى يهدف إلى تجميع وتحليل البيانات الصناعية والتجارب فى العالم ووضعها تحت تصرف المنشآت الأمريكية.

٣ - التحرك السريع والفعال من خلال هياكل مؤسسية صممت خصيصا لهذا الغرض مثل «مركز التأييد Advocacy Center» ودوره مراقبة مستمرة للأسواق الصناعية العالمية وبالأخص للمشروعات الجديدة، ويرتكز عمل المركز على شبكة قوية Advocacy Network تربط بين المؤسسات المعنية (الخارجية/ الدفاع/ الخزينة/ الزراعة/ وكالة التنمية/ بنك التصدير والاستيراد) وتضم الخبرات السياسية والإدارية الأمريكية تحت قيادة وزارة التجارة وبالتنسيق مع مجلس الأمن القومى والمجلس الاقتصادى القومى، وفى مصر يمكن للمجلس الأعلى للتصدير أن يقوم بهذه المهمة إذا ما توافرت له الصلاحيات والهياكل التنظيمية والآليات والموارد المناسبة.

ثانيا: الاستخبارات الاقتصادية:

وهى مكون هام فى أية استراتيجية قومية للتصدير، وتستخدم كلمة «استخبارات» فى هذا المقام بمفاهيم «الإدارة» وليس بمفهوم «التجسس الصناعى» الذى كان يمارس فى الماضى، فالاستخبارات الاقتصادية منظومة متكاملة تؤسس على تكنولوجيا المعلومات وتتشكل

من مجموعة هياكل وشبكات مترابطة تستقبل مدخلات البيانات وتتفحصها وتحللها لتوضع بعد ذلك أمام متخذى القرار سواء فى الحكومة أم قطاع الأعمال، وقد اولت أدبيات الإدارة الحديثة اهتمامًا بهذا النشاط والذى أطلق عليه الثورة الهادئة لاستخبارات الأعمال أو «الذكاء التنظيمى Organizational Intelligence»، وتخصص الشركات اليابانية قرابة ١.٥٪ من رقم أعمالها السنوى لمهام الاستخبار، وفى عام ١٩٩٠ استثمرت ٤٧٣ منشأة يابانية ٣٠٣ مليار دولار لبناء نظام مشترك للمعلومات الاستراتيجية، ويخدم هذا النظام حاليا ٤٤٪ من منشآت الصناعة اليابانية و ٦٣٪ من المنشآت الخدمية، وتنطوى تلك النظم تحت مظلة من المعارف الجديدة تشكل ما يسمى «بالحرب المعلوماتية Infowar» وهى المعارف التى تتيح للدولة سبل تعبئة الموارد المعلوماتية واستخداماتها، حيث إن دخول الاقتصاد الدولى عصر الثورة المعلوماتية ينذر بنزاعات هائلة للسيطرة على الموارد المعلوماتية تشابه صراعات الماضى حول الموارد الطبيعية واحتلال الأراضى!

ثالثا: الحزمة التكنولوجية:

وتحتل التكنولوجيا الصدارة فى استراتيجية القوة، ويتحقق النمو نتيجة ترابط التكنولوجيات، والابتكارات المستمرة التى تقضى على سابقتها طبقا لمفهوم «التدمير الخلاق Creative Destruction» للاقتصادى جوزيف شومبيتر، ولقد اهتزت النظرية الاقتصادية نتيجة هيمنة التكنولوجيا على الاقتصاد، ولم تعد البانوراما الاقتصادية تتسم بالاستقرار وكما لم تعد الأزمات تشكل حوادث عابرة فى المسار

الاقتصادى ولكن ناتجًا من نواتج التقدم، والقوة على هذا الاقتصاد الجديد ستتأتى من تطبيق سياسات تكنولوجية نشطه على أرض الواقع، وستتراجع السياسات الماكرواقتصادية إلى المرتبة الثانية من الأهمية فى أجندة الدولة حيث ستعطى الأولية - فى الاقتصاد الرقمى - للإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالثورة التكنولوجية، والحزمة التكنولوجية التى تتلائم مع موارد مصر وإمكاناتها وتتمشى مع طموحاتها السياسية والاجتماعية ستشكل من:

١ - تكنولوجيا المعلومات والتى قطعنا الخطوات الأولى فى طريقها.

٢ - التكنولوجيا الحيوية وثورة الجينوم وتطبيقاتها فى مجالى الزراعة والصحة.

٣ - تكنولوجيا المياه مع كل احتمالات صراع المنطقة فى المستقبل حول هذا المورد الهام، فإسرائيل ستعانى من نقص فى المياه قد يصل إلى ٢٠٪ فى عام ٢٠١٥، ومصر والسودان وأثيوبيا لم تتقارب وجهات النظر بينها فى آخر مؤتمر للنيل والمنعقد فى اديس أبابا فى فبراير ١٩٩٧.

٤ - تكنولوجيا المواد الجديدة التى تسمح بتشكيل مواد جديدة من خلال معالجة جزئيات المادة، واهتمامنا بهذه التكنولوجيا ينبع من كون المواد هى حجر الزاوية لحضارة الأمم منذ عصر البرونز إلى عصر السليكون فى يومنا هذا.

٥ - تكنولوجيا الفضاء وخاصة الروافد التقنية المتاحة منها مثل تكنولوجيا الصواريخ والتصوير عالى الدقة والإبحار بواسطة الأقمار الصناعية، وهى التقنيات التى لا تتطلب قاعدة صناعية مسبقة.